

Distr.: General
10 September 2004
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٠٣٠ المعقودة في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "المسألة المتعلقة بهاييتي" أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن تقديره للبلدان المشاركة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، ويأمل في أن تبذل البلدان التي تعهدت بالمساهمة بقوات وبشرطة مدنية كل ما بوسعها للإسراع بنشر أفرادها في وقت مبكر.

"ويلاحظ مجلس الأمن أنه رغم التحسن الذي طرأ على الحالة العامة في هاييتي منذ شباط/فبراير الماضي، فإن التحديات التي تفرضها الجماعات المسلحة غير المشروعة على سلطة الحكومة الانتقالية تقوض الاستقرار والأمن في بعض أرجاء البلد.

"ويدين مجلس الأمن محاولات بعض الجماعات المسلحة غير المشروعة ممارسة مهام غير مآذون بها لإنفاذ القانون في بعض مدن هاييتي. ويؤكد مجلس الأمن الحاجة إلى قيام الحكومة المؤقتة ببسط سيطرتها وسلطتها على جميع أنحاء البلد. ويؤكد الحاجة إلى قيام البعثة بمد يد المساعدة بنشاط إلى المؤسسات الأمنية للحكومة الانتقالية في مواجهة أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة وفقاً للولاية المنصوص عليها في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤).

"ويؤكد مجلس الأمن على الحاجة الملحة إلى تسريح كل الجماعات المسلحة غير القانونية ونزع سلاحها. ويهيب بالحكومة الانتقالية أن تقوم دون مزيد من الإبطاء بإنشاء الهياكل المطلوبة واعتماد الإطار القانوني اللازم لتنفيذ البرنامج الوطني



لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويلاحظ أن البعثة ستقدم المساعدة إلى الحكومة الانتقالية في هذه الجهود.

”ويؤكد مجلس الأمن أن الاستقرار والأمن ما زالا يشكلان عاملين رئيسيين في جهود إعادة البناء السياسي والاقتصادي التي تبذلها الحكومة الانتقالية والمجتمع الدولي. ويؤكد أهمية بناء قدرات شرطة وطنية فعالة ومحترفة في هايتي. ويكرر تأكيد أهمية التنسيق والتعاون الفعالين بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية. كما يؤكد الحاجة الملحة إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك حقوق المرأة.

”ويؤكد مجلس الأمن أنه لا يمكن تهيئة بيئة سياسية سلمية وديمقراطية إلا بإجراء حوار شامل وجامع في هايتي. ويهيب بجميع الأطراف السياسية الفاعلة في هايتي المشاركة في الحوار الوطني، وكذا في العملية الانتقالية والانتخابية التي ستجري في عام ٢٠٠٥.

”ويرحب مجلس الأمن بشروع المجلس الانتخابي الانتقالي في العملية الانتخابية في هايتي بإجراء حوار موسع بشأن التحضير للانتخابات. ويشجع المجلس الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على وضع الصيغة النهائية لمذكرة تفاهم تبين المسؤوليات الانتخابية لكل من المنظمتين في أقرب وقت ممكن.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد أن وضع حد للإفلات من العقاب هو أمر أساسي لتحقيق المصالحة الوطنية في هايتي. ويؤكد المجلس أن العدالة ينبغي أن تطبق على قدم المساواة على جميع المواطنين في ذلك البلد وأن ينهض بها نظام قضائي مستقل يسانده نظام للإصلاحات تم تدارك عيوبه. ويعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بحدوث كيل بمكياين في إقامة العدل. ويرحب المجلس بما أبدته الحكومة الانتقالية من عزم على وقف القيود المفروضة دون مسوغ قضائي على سفر موظفين حكوميين وسياسيين سابقين. ويحث الحكومة الانتقالية على إنهاء هذه القيود دون تأخير.

”ويرحب مجلس الأمن بنتائج مؤتمر المانحين الذي عقد في واشنطن العاصمة في ١٩ و ٢٠ تموز/يوليه ويحث على دفع الأموال المتعهد بها في الوقت المناسب. ويتطلع المجلس إلى اجتماع المتابعة التنفيذي المقرر عقده في بورت - أو - برانس في ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر، آخذا في اعتباره الأولويات المحددة في إطار التعاون المؤقت لحكومة هايتي.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه لإنشاء فريق رئيسي يتولى مهمة التعبئة المستمرة للمجتمع الدولي، وزيادة التشاور فيما بين الأطراف الرئيسية صاحبة المصلحة لتعزيز تنسيق وفعالية المساعدة المقدمة إلى هايتي، والإسهام في تحديد استراتيجية إنمائية طويلة الأجل تستهدف تعزيز السلام والاستقرار الدائمين في ذلك البلد.

”ويرحب مجلس الأمن بتعيين السيد خوان غابرييل فالديس ممثلاً خاصاً للأمين العام ورئيساً لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ويعلن التزامه بتقديم الدعم الكامل لعمله“.
